

## بيان صحفى

### صندوق النقد العربي وتدميره اقتصاد اليمن بالقروض الربوية

وقدّمت حكومة معين عبد الملك مع صندوق النقد العربي يوم الأحد ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ اتفاقية لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنفطي الشامل بمبلغ مليار دولار حسب وكالة الأنباء اليمنية، حيث يعطي البرنامج المدعوم من السعودية والإمارات الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥. خلال الأسبوع الماضي، كانت عدن محطة دعم دولي غير مسبوق، دشنها صندوق النقد الدولي بمنح الحكومة مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة بالصندوق، تبعها تقديم مبلغ مليار ومئتي مليون درهم من إمارات آل زايد، بما يساوي ٣٣٢ مليون دولار. كما أعلنت صندوق النقد العربي تقديم قرض بقيمة ٢٠٠ مليون دولار للحكومة اليمنية ضمن اتفاقية سيتم بموجبها تقديم قرض بقيمة مليار دولار للحكومة في عدن من قبل صندوق النقد العربي. وفي المجمل حصلت الحكومة خلال عشرة أيام فقط على تدفق هائل من القروض وصل إلى قرابة ٨٣٣ مليون دولار خلال مدة قياسية لم يسبق أن حصلت عليها أي دولة منكوبة.

إن إقراض صندوق النقد العربي لليمن ليس بجديد، فقد تم اتفاق بين اليمن والصندوق لتسليم اليمن الشريحة الثانية والأخيرة من قرض وقع في العام ٢٠١٣ وقدرهما ٥٧ مليون دولار، أعقبه اتفاق على قرض بمبلغ ١٦٨ مليون دولار في العام ٢٠١٤. مما الذي يميز بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد والبنك الدوليين؟!

فالبنك الدولي كان قد بدأ برنامجاً لتدمير الاقتصاد في اليمن منذ العام ١٩٩٥ حتى الآن تحت مسمى "الإصلاح المالي والإداري"، رفع خلاله الدعم عن المشتقات النفطية والقمح ليضاعف من حياة الفقر والعوز وسط السكان في اليمن، وأقلل الخزينة العامة بمديونية ضخمة جراء مئات الإصدارات من أذون الخزانة التي تبيّن أنها لم تحقق أهدافها برفع الخزينة بالسيولة النقدية. فالليوم المديونية عليها ضخمة، وسعر صرف الريال أمام الدولار لم يتوقف بل بقي في ارتفاع مضطرب، ولم ينخفض التضخم بل عاود الارتفاع من جديد. فعجبًا لهؤلاء الساسة الذين لم يكفهم ما قام به البنك وصندوق النقد الدوليان من دمار حتى يستقدموا صندوق النقد العربي لإكمال الخراب وتسليم الرقاب!

إن حلول المشاكل الاقتصادية في اليمن وغيرها من بلاد المسلمين لا تكون بالحرب على الله واتخاذ ما نهى عنه نهي تحريم مغلظاً حيث قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَدُرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، بل تكون بتطبيق الشريعة الإسلامية ومنها النظام الاقتصادي في الإسلام يجعل موارد بيت المال مما شرعها الله وأحلها؛ من زكاة تجارة ومال وركاز وخارج وعشور وفيء وغذائم وموارد الأموال العامة كالنفط والغاز والمعادن وغيرها، وإنفاقها على الأوجه التي شرعاها، وكذلك حل مشاكل الحياة الأخرى السياسية والاجتماعية والسياسة الدولية والتعليم في ظل دولة الخلافة التي تحمل الحلول الصحيحة الناجعة لمشاكلنا ومشاكل العالم أجمع.

### المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن